مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: "اثر محاولة الانقلاب العسكري في تركيا (يوليو 2016) على مستقبلها مع الاتحاد الاوربي"
اسم الكاتب: د. جبار حسين سعيد، د. عامر حسن ثابت
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/667
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

"أثر محاولة الانقلاب العسكري في تركيا (يوليو ٢٠١٦) على مستقبلها مع الاتحاد الاوربي"

The impact of the failed military coup in Turkey (July 2016) on its future with the European Union

بحث أعده

د. جبار حسن سعيد/ جامعة الانبار-كلية القانون والعلوم السياسية

د. عامر حسن ثابت/ جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية

ملخص:

أن موضوع انضمام تركيا لمجلس الاتحاد الاوربي قد نوقش من وجهات نظر مختلفة من قبل الطرفيين، منذ تطبيق تركيا للانضمام كعضو في الاتحاد الاوربي. لكن ماشهدته تركيا مؤخرا من محاولة الانقلاب العسكري والذي قصد من ورائها الاطاحة بحكومة اوردغان العلمانية، ومالت اليه النتائج، التي ترتبت على هذا الانقلاب والتي اعادت تركيا الى نقطة البداية فيما يتعلق بموضوع انضمامها الى الاتحاد الاوربي ،على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها تركيا في هذا السياق، *وهذه الدراسة تهدف الى تقييم العلاقة التركية-الاوربية فضلا عن محاولة تقديم رؤية مستقبلية فيما يتعلق بانضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي من عدمه.*

ولقد أظهرت النتائج أن انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي على وضعها الحالي هو سيناريو غير محتمل، إن لم يكن صعباً للغاية بسبب ماتركه هذا الانقلاب من تداعيات ألقت بضلالها على الوضع الداخلي التركي وكذلك على صعيد علاقتها مع الاتحاد الاوربي .

كلمات مفتاحية: تركيا، الاتحاد الاوربي، الانقلاب العسكري، حكومة اوردغان، المؤسسة العسكرية التركية، الاعتقالات.

Abstract

The aim of this study is to make an overall assessment to the future of the relations between Turkey and the European Union. The subject of Turkey's incorporates to the EU Council has been discussed from different perspectives by both the two sides, since Turkey has started to apply as a member to the European Union. However, what has been happened in Turkey, namely an attempt of military coup that targeted Erdogan's government on one hand, and made Turkey go back to what

came before on other hand. Despite, the painstaking efforts that made by Turkey in this regard.

The findings show that incorporating Turkey to the European Union is an impossible scenario at the time, if not difficult due to the consequences had left by the coup upon the domestic political situation of Turkey towards its relations with the EuropeanUnion.

Keywords: Turkey, European Union, Military Coup, Erdogan's Government,Turkey Military Institution, Detentions.

المقدمة:

من الجدير بالملاحظة، ان موضوع أنضمام تركيا للاتحاد الاوربي يعد من أهم الاولويات ضمن اهداف السياسة الخارجية التركية ، وان فكرة الأنضمام إلى الاتحاد الاوربي طرحت للنقاش منذ عام ١٩٦٣، حيث تقدمت تركيا بطلب تروم فيه الانضمام، الى مايسمى "بالمجموعة الاقتصادية الاوربية" (١)، والتي تم أعادة تسميتها"بالاتحاد الاوربي"فيما بعد، وخلال عام ١٩٨٧ تقدمت تركيا بطلب رسمي لنيل العضوية الكاملة ،الأ انها رفضت من قبل اللجنة الاوربية (٢).

لعل من نافلة القول، أن تركيا تتمتع باهمية أستراتيجية حيوية على المستويين الاقليمي والدولي، كما تحتل أهمية ضمن أجندات القوى الدولية الكبرى وعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية، وروسيا ،فضلا عن دول الاتحاد الاوربي. ولكن لسؤء الحظ ، ان محاولة الانقلاب العسكري في ١٥ يوليو ٢٠١٦ والتي اخفقت من قبل العسكر التركي والاجهزة الامنية ، قد تركت أثارها السلبية على صعيد السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها مع القوى الكبرى أقليميا ودولياً (٣).

على أية حال، ولأحقا لمحاولة الانقلاب العسكري، وبحكم الأجراءات التي اتخذتها حكومة اوردغان منها على سبيل المثال حملات الاعتقال لعدد كبير من المشتبه بهم داخل المؤسسة العسكرية والحكومية ايضا، فضلا عن عدم السماح بالعمل لبعض المؤسسات التعليمية والإعلامية. ناهيك عن تفعيل عقوبة الإعدام بدعوة من الرئيس التركي رجب طيب أوردوغان من أجل الحفاظ على الامن والاستقرار الداخلي لتركيا ، كل هذه الاجراءات والاساليب أدت الى مزيد من تصعيد التوتر في مسار العلاقات التركية-الاوربية ، حتى واجهت حكومة اورغان انتقادات حرجة في حينها من قبل المنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولية وحقوق الانسان وكذلك دول الاتحاد الاوربي بسبب حملات المداهمات والاعتقالات العشوائية التي مورست باتجاه المعارضة (٤).

الاهمية والاساس المنطقي للبحث:

تنطلق اهمية واساس البحث من حيث اهمية تركيا للاتحاد الاوربي ، باعتبار تركيا تقف على قدم المساواة مع روسيا من حيث موقعها بعد الولايات المتحدة الامريكية والصين على المستوى الدولي. اهمية تركيا لاوربا ايضا متجذرة في العلاقات التاريخية، التي يعود تاريخها الى العهد العثماني سواء كان ذلك من خلال الدبلوماسية، التجارة ،

الفن او المصاهرة. وتركيا هي دائما جزءً لايتجزاء من تاريخ أوربا. كذلك ، تنطلق اهمية البحث على اعتبار تركيا تحتل مكانة حيوية مهمة في منطقة الشرق الاوسط،، وبالتالي ينعكس ذلك ايجابيا على دول الاتحاد من خلال جعل تركيا مركزتجاري للسوق الاوربية في منطقة الشرق الاوسط.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

بالأظافة الى أن العامل الثقافي الديني قد شكل تحدياً أمام فرص أنضمام تركيا لدول الاتحاد الأوربي، فأن سياسات الحكومة التركية التي مورست ضد الأنقلابيين بعد محاولة الأنقلاب الفاشلة (يوليو٢٠١٦) ، شكلت أيضا تحدياً أخر، وجعلت تركيا بعيدة عن الأنضمام للأتحاد الأوربي.

أشكالية البحث:

يسعئ البحث للأجابة علئ الاسئلة التالية:

١-إلى أي مدى أسهمت محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في تقليل فرص إنضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي؟

٢-إلى أي مدى تعد محاولة الانقلاب العسكري متغيراً ايجابياً في انضمام تركيا للاتحاد الاوربي؟

هذا ماسيتم اثباته من خلال التحليل في سياق البحث.

منهيجة البحث:

لأجل انجاز الدراسة والاجابة على سؤالي البحث وكذلك الهدف من البحث، أعتمدت منهجية البحث على جمع المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة حتئ يتم تقديم فهم افضل عن الدراسة المراد تحقيقها. فضلا عن أن البحث قد اعتمد علئ المنهج التحليلي والاستقرائي، والذي يمكننا من تقديم تحليل أو رؤية مستقبلية بشان موضوع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي عقب محاولة الانقلاب ، وماهي أهم العقبات التي تحول دون ذلك.

هيكلية البحث:

بالاضافة الى المقدمة، فان هيكلية البحث تتكون من ثلاثة مباحث، الأول أختص بتقديم رؤية تاريخية موجزة في سياق البحث، المبحث الثاني تناول الأهمية السياسية والاقتصادية لانضمام تركيا للاتحاد الاوربي، أما المبحث الثالث وتضمن عرض رؤية لمستقبل انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي.

المبحث الاول

رؤية تاريخية في سياق البحث

إن فهم مسار العلاقات التركية – الاوربية يتطلب منا الاشارة وبشكل موجز الى الاطار التاريخي للعلاقات بين الجانبين- ويمكن الاشارة هنا الى ان الدولة العثمانية والتي بسطت نفوذها على أجزاء كبيرة من العالم ومن ضمها القارة الأوربيى، حيث أن مسارالعلاقة بين تركيا وأوربا كان قد رسم

عبر مايسمى بشبه الجزيرة الليبيرية ومن ثم تمكن العثمانيون من السيطرة على القسطينطينة١٤٥٣، والأخير يعد بمثابة خطر وتهديد للدول الأوربية . وعلى الرغم من ان تحالف العثمانيين مع المانيا ، الا ان هذا التحالف لم يستمر خصوصا بعد ان خسرت المانيا الحرب العالمية الاولى ومن ثم انهيارعهد الامبراطورية العثمانية بحلول عام ١٩١٨ (٥). من خلال ماتقدم يمكن ان نؤطر مسار تاريخ العلاقات بين الجانبين بمرحلتين والتي سوف يتم التركيز فيها على التوجه التركي نحو القارة الاوربية (٦) .

أولاً. مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية 1949 -1980:

ويمكن الاشارة هنا الى أنه خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، كانت تركيا كقوة محايدة وسرعان ماانضمت الى مجلس أوربا عام ١٩٤٩. الا أنه بسبب المخاوف من التوسع السوفيتي قد لجأت الى الانضمام الى حلف الناتو عام ١٩٥٢ (٧). استمرت الدول الاوربية في التركيز على المجال الصناعي- حيث اصبحت قوة صناعية ، وسرعان ماانعكس ذلك سياسيا نحو تشكيل مايسمى "بالاتحاد الاوربي" والذي ضم مجموعة دول تتباين فيما بينها من حيث الايديولوجية، عوامل اللغة والدين الا انها تجاهلت كل هذه القيود وسرعان ماانصهرت هذه الدول تحت مايسمى "بدول أوربا الموحدة" (٨).

على الرغم من المحاولات التي سعت إليها تركيا للانضمام وخصوصا بعد أن تأسست السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٥٧ وكذلك على أثر طلب اليونان الانتساب للسوق، الا ان المحاولات التركية واجهت بعض الصعوبات ومنها أن معظم دول المجموعة تقريباً يعارض انضمامها. ومن جانبها قدمت تركيا المبررات لأجل أنضمامها الى السوق، كأهميتها في الدفاع عن الجناح الشرقي لحلف شمال الاطلسي، وكذلك أهميتها الجيوستراتيجية (٩). فضلا عن أن الدول الاوربية قد اقتنعت اخيرا بان السوق الاوربية يعد بمثابة دعامة اقتصادية لحلف الشمال الاطلسي (١٠). وان عملية الاندماج الاقتصادي يشكل جزء أساسي للاستراتيجية السياسية والعسكرية للقوى الأوربية ، ولهذا اقتنعت الدول الاوبية بضرورة أستقطاب دول من خارج القارة الاوربية ، لذا كانت تركيا من بين الدول المرشحة للانضمام الى السوق الاوربية المشتركة (١١). ففي ١٢ ايلول ١٩٦٣ حصلت على صفة العضوية المشاركة بموجب اتفاقية انقرة، وكان الهدف منها تهيئة تركيا لنيل العضوية الكاملة، وبموجبها تم اقرار ثلاث مراحل هي :المرحلة التحضيرية، الانتقالية ثم النهائية، مابين الأعوام ١٩٧٣ – ١٩٩٥ (١٢) .

ويمكن القول بان أكتساب تركيا العضوية في حلف الشمال الاطلسي منذ عام ١٩٥٢، كان بمثابة ميزة أو دافع جعلها تتمسك بحق المطالبة في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة.

ثانيا. مرحلة (حكومة سليمان ديمرل ١٩٧٩-١٩٨٠):

لم تشهد تركيا استقرار سياسي حتى مع وصول حكومة سليمان ديمرل، حيث وقع ثالث انقلاب عسكري في الجمهورية التركية وتزعمه الجنرال كنعان ايفرن وكان ذلك خلال منتصف ايلول ١٩٨٠ ، والذي يعد بمثابة رد فعل على سياسات تلك الحكومة التي كانت تميل الى الحفاظ على التحالفات مع دول العالم العربي (١٣) . حيث تباينت ردود الأفعال على المستويين الأقليمي والدولي بشأن الانقلاب، فمنهم من كان مؤيد أو معارض. فعلى مستوى القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والتي اعلنت تأييدها للإنقلاب العسكري، على العكس من مواقف دول اوربا الغربية، والتي انتقدت الحكومة التركية بشأن انتهاكاتها لحقوق الانسان من خلال الاجراءات العسكرية التعسفية التي مارستها ضد منفذي الانقلاب (١٤) .

على الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه الحكومة التركية من قبل دول مجلس الاتحاد الأوربي بشأن تدهور وضع حقوق الانسان، الا أن محاولة الانقلاب تركت أثاراً ايجابية على مستوى العلاقات بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي من حيث الاتفاق والتفاهم على مواضيع منها حقوق الانسان وكذلك قضايا الحريات، ناهيك عن أن الحكومة التركية عمدت إلى اتخاذ خطوات على المستوى السياسي لعل من أهمها ؛ هو إنشاء دستور جديد للبلاد عام ١٩٨٢ ،مع أعادة تشكيل حكومة ذات صفة مدنية، لكن لسوء حظ الحكومة التركية أن الدستور لم يكن يتوافق مع المعايير التي أقرتها دول الاتحاد الاوربي للانضمام للمجلس، وبالأحرى كان هناك خلاف بشأن حقوق المواطن المدنية التي جاء بها هذا الدستور (١٥).

من هذا السياق خطت تركيا خطوة كبيرة وايجابية باتجاه الانضمام الى الاتحاد الاوربي، حيث تقدمت تركيا بأول طلب رسمي لانضمامها الى الجماعة الأوربية عام ١٩٨٧، وفي عام ١٩٩٩ وضمن قمة هلسنكي تم الأعتراف بتركيا رسميا كمرشح للعضوية في مجلس الاتحاد الاوربي.

ويمكن القول بأن، مرحلة التسعينات وصعوداً حتى عام ٢٠٠٢، ونظرا للتطورات السياسية التي شهدتها تركيا على المستوى السياسي، والتي تعد مرحلة مهمة خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، ولعل من اهمها اعادة توازنات دور القوى الاسلامية التي كانت مهيمنة على السلطة بزعامة نجم الدين أربكان خلال مرحلة التسعينات، حيث شكل هذا التوجه الجديد ضمن برنامج حزب العدالة والتنمية الرغبة الحقيقية لتركيا للانضمام لدول الاتحاد الاوربي، وبالمقابل أصدرت المفوضية الأوربية تقريرها عام ٢٠٠٤، ومحتواه أطلاق مفاوضات انضمام تركيا في الاتحاد الاوربي والذي ترجم عملياً في مقررات قمة بروكسل في منتصف كانون الأول ٢٠٠٤، والتي تضمنت رغبة الاتحاد الاوربي في توطيد علاقاتها من تركيا حيث قررت الموافقة على بدء المفاوضات مع الجانب التركي في عام ٢٠٠٥ (١٦) .

مماتقدم يمكن القول، أن الجهود المبذولة من قبل الحكومة التركية على المستويات كافة في مجال اقناع الدول الأوربية على اجراء

المفاوضات يعد في الحقيقة أحد الانتصارات الدبلوماسية التي حققها حزب العدالة والتنمية خلال مرحلة بدايات استلامه للسلطة (١٧).

وعلى الرغم من أن العلاقات بين تركيا ودول الاتحاد الاوربي شهدت تطوراً على مختلف الأصعدة والمستويات بما فيها الاقتصادية والثقافية وكذلك المجتمعية، إلا أن هذه العلاقات شهدت حالة من التراجع في مستوى العلاقات بين البلدين، وتحديدا منذ عام ٢٠٠٥، ومرد ذلك هو ظهور تباين في وجهات نظر الرأي العام التركي بشأن الانضمام من عدمه للأتحاد الاوربي (١٨).

وعلى جانب اخر، فان ظاهرة الانقلابات العسكرية المتتالية تعد إحدى الممارسات المتكررة في التأريخ السياسي التركي، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣، حيث أنيط دور هام للمؤسسة العسكرية في رسم المشهد السياسي للدولة التركية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تنفيذها عدد من الانقلابات التي حدثت مابين الاعوام (١٩٦٠-١٩٨٠)، ناهيك عن التدخل العسكري خلال العام ١٩٩٧، والذي دعم تشكيل حكومة ائتلافية علمية لتولي شؤون البلاد، وفي الوقت نفسه استهدف الاطاحة بحكومة نجم الدين أربكان، التي كانت تريد في الابقاء على تحالفاتها مع دول العالم العربي، والتي كانت ذات ميول أسلامية أكثر مما هي علمانية (١٩) .

لذلك يمكن القول، بأن محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة الذي دبرت من قبل عدد من ضباط في الجيش التركي للأطاحة بحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان في ١٥ يوليو ٢٠١٦ لم تكن بمعزل عن الانقلابات العسكرية التي طغت على أغلب مظاهر الحياة السياسية في تركيا هذا من جانب، وأن حكومة أوردغان جعلت من الانقلاب بمثابة فرصة لتصفية خصومها على الساحة السياسية، وان كان ذلك يعد متغيراً سلبياً أثر على ملف انضمامها للاتحاد الاوربي من جانب أخر.

المبحث الثاني

أهمية تركيا السياسية -الأمنية والاقتصادية للاتحاد الأوربي

تتجسد أهمية تركيا للاتحاد الأوربي على عدة مستويات سواء كانت على المستوى السياسي والمتمثل بالعلاقات الدبلوماسية التي كانت تتسم بالحوار العقلاني والبناء أو على المستوى الاقتصادي من خلال عمليات التبادل الاقتصادي والتجاري عبر مراحل التاريخ (٢٠)، وهو مايمكن تناوله في سياق الأتي:-

أولاً. الاهمية السياسية والأمنية :

سياسيا، يمكن القول بأن هناك رؤية موحدة بين أغلب التيارات السياسية في ضرورة الانضمام للاتحاد الاوربي . فضلا عن أن المؤسسة العسكرية تمسك بزمام السيطرة على بعض مفاصل السياسة الداخلية في تركيا ، والذي يتجسد من خلال الدور الذي يلعبه مجلس الأمن القومي التركي ، والذي بدوره يتعارض مع المبادئ التي وضعها الاتحاد الأوربي، حيث كان من أهم تلك المطالب تحجيم دور الموسسة العسكرية في الحياة السياسية الداخلية والخارجية أيضا، ووفقا

لذلك بادرت تركيا الى اصدار مجموعة من القوانين التي من شأنها أن تودي إلى تقييد الصلاحيات التنفيذية والرقابية للمجلس الأمني القومي ، وجعله ذوصفة استشارية (٢١).

وعلى المستوى الأمني، تعد المخاوف الأمنية هي أحد الأسباب الرئيسية والتي تقف حجر عثرة أمام سعي تركيا للاندماج في نظام الأمن الغربي الاوربي _الأمريكي، وكان ذلك بعد أن ألقت الحرب العالمية الثانية بتداعياتها على المجتمع الدولي، مع العرض بأن مبدأ تورمان عام ١٩٤٧ والذي تضمن في ديباجته على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالأمن في منطقة الشرق الاوسط خاصة اليونان وتركيا(٢٢).

والسؤال الذي يتصاعد هنا، ماهو الدافع وراء سعي تركيا للانضمام للاتحاد الاوربي؟

في الحقيقة، فان الدوافع التي تقف وراء سعي الحكومة التركية للانضمام للاتحاد الاوربي تكمن في تحقيق عدد من المكاسب والغايات، لعل من أهمها: تعزيز فرص دفاعاتها و ضمان استقرارها الأمني كون أن الاتحاد الأوربي يشكل أحد أهم المؤسسات والتي تتميز بثقل دولي، والتي تهدف من خلاله الى أرساء دعائم الأمن والاستقرار في أوربا. وفي هذا الصدد صرح (خافير سولانا)[1] "قد تكون تركيا بسبب موقعها الجغرافي هي اكثر الدول عرضة من دول التحالف الاطلسي لبعض المخاطر الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة ، لكونها تعد دولة مواجهة أو الخط الأمامي في مواجهة المخاطر المتمثلة في الارهاب وانتشار الأسلحة النووية والتقليدية والعنف في مواجهة الحركات الاسلامية ، فانتماء تركيا الى الاتحاد الاوربي سيعزز امنها واستقرارها" (٢٣). وفي الوقت الذي تمسك فيه القوة العسكرية في تركيا بزمام الامور فلم يكن من المتوقع أن يقبل الأتحاد الأوربي حالة تركيا وذلك بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية والذي بدوره يتعارض مع المعايير الديمقراطية السائدة في العالم الغربي، حيث أن اوربا مثلت نموذج للتطور والمدنية بالنسبة للشعب التركي، وهذا الأمر أدى إلى ترسيخ قناعة كاملة لدى النخبة الحاكمة في تركيا مفادها أن هدف نيل العضوية في المجموعة الاوربية، يعد من أهم الأهداف التي يجب على الدولة التركية السعي لتحقيقها، لأكتمال تركيا دولة اوربية. وتجسدت هذه الفكرة لدى صناع القرار التركي والتي تعود جذورها الى اعلان تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣. وعل جانب متصل فان المشكلة القبرصية والأرمينية (Cyprus problem)من العوامل الخارجية و الأمنية. (٢٤)، ذا الصلة بالأمن الداخلي لتركيا، حيث نجحت اليونان في الحيلولة دون تقديم أي

[1] خافيير سولانا، فيزيائي التخصص وأستاذ جامعي قبل أن يكون وزيرا في الحكومات الإسبانية لمدة ١٣ سنة، وأمين عام لحلف شمال الأطلسي قبل أن يصير الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي بين ١٩٩٩ – ٢٠٠٩. يعتبر خافيير سولانا واحداً من ألمع السياسيين في الساحة الدولية. لعب دوراً حيوياً في بناء العلاقات الدولية على مستوى العالم أجمع طوال أكثر من عقدين. كان مسؤولاً عن اثنتين من المنظمات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى التي تتجاوز الحدود الوطنية، وهما: حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي. كما كان سولانا رئيساً لوكالة الدفاع الأوروبية، وهو أحد ممثلي إسبانيا في "نادي روما" في حلف الناتو، وشغل منصب الأمين العام لحلف الناتو في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. كما شغل مناصب مهمة في الاتحاد الأوروبي، منها: الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوض الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي؛ والأمين العام للاتحاد الأوروبي الغربي (WEU). أنظر، نشرة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ،

http://ecssr.com/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar&prfId=/Profile/Profiles_2935.xml, accessed 17 July 2017.

مساعدات من الاتحاد الاوروبي لتركيا في اطار اتفاقية الوحدة الجمركية عام ١٩٩٦ ، كما سعت إلى ربط ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد بايجاد الحلول للقضايا العالقة بين البلدين ولاسيما القضية القبرصية (٢٥).

ويمكن القول بأن المشكلة القبرصية شكلت احدى العقبات أمام أنضمام تركيا الى الأتحاد الاوربي، وخصوصا بعد أن أصبحت قبرص عضوا في الاتحاد الأوربي في كانون الأول ٢٠٠٤ (٢٦) . إما القضية الأرمينية والتي شكلت أيظا تحدياً كبيراً أمام انضمام تركيا للأتحاد الاوربي، ومرد ذلك هي الضغوط التي مارسها اللوبي الأرمني الموجود في أوربا ضد تركيا تحت مبررات الاعتراف بالمجازر التي مورست ضد الأرمن ١٩١٥، حيث كان أول اعتراف رسمي بذلك في عام ٢٠٠٥ (٢٧)، حيث استخدم الأتحاد الاوربي هذه الذريعة أيضا ضد تركيا، قبل أنطلاق مسار المفاوضات الثنائية بين الجانبين.

ثانيا، الأهمية الاقتصادية:

تعدُ تركيا أحدى البلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية متتالية والتي تمتد جذورها إلى الخمسينات، والتي بدأت تتصاعد ولاسيما خلال السبعينات من القرن العشرين، وهو ما يمكن عزوه الى تأثير عدد من العوامل الداخلية والخارجية، فعلى صعيد العوامل الداخلية شهدت تركيا ارتفاعا غير ملحوظ في معدلات النمو السكاني والتي وصلت الى ٢.٣٪، والتي تركت أثارها سلبياً على الوضع الاجتماعي مما زاد من نسبة البطالة 1-5% ، وما تبع ذلك من ظاهرة النزوح من الريف الى المدينة حيث كانتا مدينتي أسطنبول وأنقرة من أكثر المدن التي شهدت تضخماً سكانياً عن غيرها من المدن الأخرى، حيث وصل عدد السكان الى % 6-7 والتي تركت أثارها ايضا على الوضع الاقتصادي، فضلا عن أرتفاع مستوى التضخم حتى وصل ذروته الى 173% في بداية عام١٩٨٠. ناهيك عن أزدياد نسبة البطالة حيث أرتفع عدد العاطلين حتى عام ١٩٧٧أكثر من مليوني عاطل. ووصل عدد العاطليين عشية الإنقلاب 3.634.000 عاطل بالتحديد. أما فيما يتعلق بتاثير العوامل الخارجية على تدهور الاقتصاد التركي فيمكن القول، أن الديون الخارجية أثقلت كاهل الاقتصاد التركي، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٠ وصلت الى ٢,٢ بليون دولار امريكي، وارتفعت الى ١٢.٥ بليون دولار أمريكي في نهاية ١٩٧٧، وفي عام ١٩٧٩ وصل الى أكثرمن ١٥ بليون دولار أمريكي. لم تعد ظاهرة الديون الخارجية هي الظاهرة الوحيدة التي اثقلت كاهل الاقتصاد التركي وانما هناك أيضا عامل خارجي إضافي وهو ازمة النفط التي حدثت عام ١٩٧٩ والتي ايضا كان لها تاثيرا سلبيا على الاقتصاد التركي أنذاك ناهيك عن أن دول أوربا في حينها قيدت من حركة دخول الأيدي العاملة التركية الى بلدانها (٢٨).

لذلك، سعت تركيا الى الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٥٧ لغرض معالجة وضعها الاقصادي الذي بدأ بالتراجع، ولاسيما ان حلف شمال الاطلسي قد استخدم هذا التنظيم الاقتصادي كأداة من أدوات الحرب الباردة بين المعسكرين (٢٩). بالأضافة الى ذلك،

واجه الاقتصاد التركي بعضا من التحديات على سبيل المثال، ارتفاع معدل التضخم السنوي، زيادة عجز الميزانية العامة ، مشكلة الديون الخارجية ،وعجز الميزان التجاري وقد ساد ذلك مبكرا لعام ١٩٩٠، وقد فشلت السياسات الاقتصادية للحكومات الائتلافية انذاك في مواجهة هذه المشكلات، التي كانت السبب الرئيسي لانهيارها ومن أجل الخروج من هذه الأزمات المتكررة والمعرقلة لجهود تركيا الرامية الى تطوير علاقتها مع الاتحاد الاوربي، ولا سيما في ظل اتفاق الاتحاد الجمركي المبرم بين الجانبين عام ١٩٩٦.

ولعل من الدوافع التي كانت وراء رغبة تركيا بتحسين علاقاتها مع دول مجلس الاتحاد الاوربي، (٣٠) وذلك "إن أوروبا تعتبر وجهة التصدير الرئيسة لتركيا، وفي المقابل فإن السوق التركي حيوي بالنسبة إلى المنتجين الأوروبيين أيضا. وعلاوة على ذلك فإن ثلثي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا تكوَّن من الدول الأوروبية" (٣١)، ويمكن القول بأن تركيا تسعى باتجاه بناء اقتصاد وتحقيق التنمية في وقت واحد حالها حال الدول الاخرى.

من الجدير بالذكر هنا، التاكيد على ان الاقتصاد بات يشكل أحد المتغيرات المهمة في رسم مسار العلاقات الدولية ، لذلك سعت تركيا الى الدخول في التكتلات الاقتصادية، والتي باتت تمثل بديلا لأشكال التحالفات العسكرية التقليدية التي أخذت بالتراجع حديثا (٣٢)، وعلى اثر انتهاء الحرب الباردة والنتائج التي ترتبت عليها ، أدركت تركيا بأن هناك ضرورة ملحة لتعزيز وتطوير علاقاتها مع أوربا ، لذا حاولت تركيا ان تفي بالتزاماتها تجاه الاتحاد الاوربي نحوتأسيس مايسمى"بالوحدة الجمركية"، لأنها أصبحت تشكل الأولوية الأولى لسياسة تركيا تجاه أوربا (٣٣) . التي تتوقع تركيا أن تحصل عليها من الاتحاد الاوربي في ضوء حصولها على عضوية اتحاد الجمارك لكي تتمكن من الحصول على مزايا اقتصادية من خلال البنود التي جاءت بها معاهد (ماسترخت) ومنها الحصول على مساعدات مالية من أجل أن تغطي العجز في ميزانيتها ومعالجة التضخم، من خلال الموسسات الاقتصادية التابعة للاتحاد الاوربي مثل، صندوق التنمية الاقليمي الاوربي،وصندوق الضمان أوالارشاد الأوربي والصندوق الاجتماعي، بالأضافة الى وجود مساعدة مالية يمنحها بنك الاستثمار الاوربي للدول الاعضاء التي تعاني من مشاكل اقتصادية لغرض تطوير مشاريعها الائتمانية (٣٤). وبهذا السياق اشار الدكتور برهان غليون مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة السوربون في باريس بقوله "على تركيا أن تعمل باتجاه تعزيز علاقاتها الأقتصادية مع الدول الأوربية، وبالتالي سوف يمكن تركيا من طلب المساعدة الأوربية في المجالات الأقتصادية والمالية، حتى تتمكن من تحقق مستوى أقتصادي يتوافق مع مستوى الدول الاوربية"، وبالفعل استطاعت تركيا أن تحقق خطوة مهمة حيث عززت من موضوع سعيها نحو كسب العضوية وهي وصولها الى مايسمى "باتحاد الجمارك"والذي يضم المجموعة الأوربية، وتلقت مساعدة مالية قدرها (٢,٥) مليار دولار كونها أصبحت عضواً في أتحاد الكمارك (٣٥).

المبحث الثالث

مستقبل أنضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي

إن المتتبع لموضوع انضمام تركيا الى دول مجلس الأتحاد الأوربي يدرك بأن تركيا واجهت معوقات ومشاكل خلال المرحلة التحضيرية لانضمامها للاتحاد الاوربي، سواء كان ذلك على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، والتي تم الاشارة اليها في المباحث السابقة، أي بمعنى أن المعايير والشروط التي طلبتها دول مجلس الاتحاد الاوربي من تركيا، قسم منها كانت شروط تعجيزية إن لم تكن صعبة التنفيذ في بعض الاحيان. هذا المبحث سوف يعالج أكثر من سيناريو لرسم مستقبل تلك العلاقة بين الجانبين.

الاحتمال الأول: سيناريو أنضمام تركيا الى دول الأتحاد الأوربي.

ضمن هذا السياق، ينبغي على حكومة أورغان أن تعمل ،وبجهود استثنائية(Exceptional-Efforts)،لأجل الوصول الى تسوية الملفات والقضايا العالقة ، والتي هي موضع خلاف بين كل من تركيا ودول مجلس الاتحاد الأوربي، وهذا يتطلب من تركيا أن تراعي بعض المطالب الأوربية التي نادت بها دول مجلس الاتحاد الاوربي أخيرا ومن أهمها: على الحكومة التركية أعادة النظر فيمايتعلق بتصريحاتها باعادة عقوبة حكم الاعدام، كذلك أن تأخذ بعين الاعتبارجدية تنفيذ مطالب دول مجلس الاتحاد الاوربي، ومنها اعادة نظر الحكومة التركية في سياستها مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة حول بعض القضايا الاقليمية(٣٦)، كذلك يتطلب من أجهزةالحكومة التركية الامنية والاستخباراتية بان تأخذ بالحسبان أو بالأحرى غض النظر بشأن اجراءات عمليات الاعتقال للعسكريين والمدنيين، والتي مورست بشكل عشوائي في بعض الأحيان. كل هذه الاجراءات وغيرها من شأنها أن تدفع باتجاه تعزيز الثقة واعادة مسار المفاوضات إلى ماكانت عليه قبل وقوع الانقلاب، وتوصلا الجانبين الى توقيع أتفاق في اذار-مارس عام ٢٠١٤ من اجل أحتواء أعداد المهاجرين المتدفقيين الى أوربا (٣٧).

مماتقدم يتضح، بأنه هناك إجماع متزايد بين الأوربيين والأتراك بخصوص تنفيذ الأخيرة للمطالب الأوربية، ويظهر لنا أيضا بان مسار العلاقات بينهما يتجه نحو-نحو مزيد من التعاون، لذا يمكن القول اليوم إن موضوع انضمام تركيا لذلك قد وجد أتجاهه وخصوصا بعد تقليل-الاجراءات الأمنية بما فيها حالة الطوارئ، والتغاضي عن تطبيق عقوبة الإعدام، وان أوروبا سوف تعيد النظر بتنفيذ بعض بالمطالب والوعود لتركيا، الامر الذي سوف ينعكس أيجابيا على مستوى العلاقات بينهما، وهي تعد ايضا واحدة من المميزات التي من شأنها أن تؤهل تركيا للأنضمام ألى دول الأتحاد الأوربي، الامر الذي يتطلب من صناع القرار في تركيا أعادة مراجعة أولية وشاملة لسياساتهم بشأن تنفيذ المطالب الأوربية، من أجل تحقيق هدف الانضمام.

الاحتمال الثاني : سيناريو أستبعاد تركيا من الأنضمام ألى دول الأتحاد الأوربي.

من الجدير بالذكر، القول هنا بأن الاجراءات الصارمة التي مورست من قبل أجهزة الحكومة الأمنية والعسكرية ولدت ردود فعل من قبل مسوؤلين في دول الاتحاد الاوربي تجاه حكومة اوردغان بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشل (FailedMilitaryCoup) في ١٥ يوليو ٢٠١٦، والتي اظهرت تطابق وجهة النظر الاوربية مع القائمين بالانقلاب في تركيا. مما شكل متغيراً سلبياً بشأن انضمام تركيا لدول مجلس الاتحاد الاوربي من جانب، وأظهر عدم ارتياح الاوربيين وقلقهم نحو ممارسات مابعد الانقلاب من جانب اخر. فمن وجهة النظر الأوربية تعد هذه المحاولة وماتبعها من اجراءات بيروقراطية صارمة اتخذت ضد المنفذين من قبل حكومة اوردغان هي بمثابة انتهاك للقيم الديمقراطية (Violation of Democracy Values) (٣٨)، التي تتبناها الدول الأوربية منهجا لها.

وعلى صعيد اُخر، كشفت منظمة العفو الدولية في تقرير نشر من قبل وكالة (CNN) بعنوان: "تعذيب المعتقلين، اغتصاب بعد فشل الانقلاب" حيث القي القبض على مئات من ضباط عسكريين من قبل الشرطة التركية، المئات من الجنود ضربوا ، وبعض المعتقلين اضربوا عى الطعام والماء. ذلك بما فيه المعاملة الغير صحيحة للمعتقلين والذي لاينسجم مع معايير الاتحاد الاوربي، والذي تتطلع تركيا تتطلع ان تكون عضوا فيه"(٣٩).

رئيس المفوضية الأوروبية، "جان كلود يونكر"، ومن خلال تصريحاته أرتأى بأن يكون وسطيا في طروحاته حول انضمام تركيا للاتحاد الاوربي حيث قيم ذلك، بأنه سيكون "خطأ كبيراً على صعيد السياسة الخارجية" اذا أبلغنا تركيا من جانب واحد أن المفاوضات انتهت،وفي الوقت نفسه أشار بأن تركيا بعيدة جدا عن الانضمام للاتحاد الأوروبي،ولاسيمابعد الاجراءات المتشددة التي اتخذتها الحكومة التركية بعد الانقلاب (٤٠). واشار ايضا أن "تركيا في وضعها الحالي لم تكن مؤهلة لقبولها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وخصوصا إذا كان البعض يطالب بإعادة العمل بعقوبة الإعدام، سيكون من نتائج ذلك التوقف الفوري للمفاوضات". وجاءت تصريحات يونكر بعد دعوة المستشار النمساوي كريستيان كرن إلى تجميد المفاوضات مع تركيا موضحا "علينا أن نواجه الواقع: مفاوضات الانضمام ليست إلا ضربا من الخيال ... وذلك لأن المعايير الديموقراطية التركية غير مقنعة تماماً لتبريرالانضمام " (٤١) . على الصعيد نفسه، وفي مقال نشره اتحاد الصحفيين الأوربيين تحت عنوان" تركيا: المجتمع الدولي يجب اتخاذ وقفة موحدة ضد انتهاكات الحرية" تضمن المقال بان على المجتمعات الاوربية ان تتخذ خطوات ملموسة ضد اعتداءات الحكومة التركية على حقوق الانسان الأساسية تلك والتي تتعارض مع المواثيق الدولية والأوربية (٤٢).

ولم تتوقف الانتقادات الأوربية الرسمية والموجهة الى حكومة أورغان، حيث وصف النظام التركي بأنه "ديكتاتوري"، من قبل وزير الدفاع النمسوي هانز بيتر دوسكوزيل ، حيث اشار بأنه يجب "تعليق المفاوضات أو وقفها". وماستتبعه من رد فعل من قبل الوزير التركي عمر جيليك منتقداَ التصريحات ووصفها بأنها "مقلقة للغاية". وضمن هذا السياق اظهرت وكالة فرانس برس في تصريح للوزير التركي في أحدى مقالته والتي سبقت تصريحات يونكر، حيث قيم ذلك بقوله:

"في وقت نواجه محاولة انقلاب، كنا نتوقع تضامنا بدلا من تصريحات مناهضة لتركيا تنطوي على خطاب يميني متطرف". وأضاف "أولئك الذين لم يظهروا تضامنا مع ديموقراطيتنا ...لا يحق لهم التشكيك في مكتسباتنا الديموقراطية". (٤٣) .

وأستمرت الانتقادات من قبل مسؤليين في دول الاتحاد الأوربي والذين حذروا من تداعيات محاولة الانقلاب وجاء ذلك على أثر تصريحات للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قال فيها بالسماح بعودة "عقوبة الإعدام" وبهذا الصدد صرحت منسقة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي، فيدريكا موجريني: بان حذرت أنقرة من أن عودة عقوبة الإعدام سوف يترتب عليها عواقب وخيمة، حيث لاتوجد دولة عضواً في الأتحاد الاوربي تنفذ عقوبة الاعدام، والتي لاتتوافق مع مايسمى «بالاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان»، وهي الاتفاقية التي وظفها المسوؤلون الأوربيين كأداة للضغط باتجاه تركيا كالمستشارة أنجيلا ميركيل، وكذلك ووزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينمير في تصريحاتهم حول رغبة حكومة أوردغان بعودة عقوبة الاعدام (٤٤).

وفي الوقت نفسه، حذرت السلطات التركية في حالة عدم أعفاء رعاياها من تأشيرة الدخول الى دول الأتحاد، الا أن الأوربيين أستمروا بمطالبهم لتركيا بأن تكون مرنة في تطبيق قانونها لمكافحة الارهاب على الانقلابيين، وفي تصريح ليونكر مع التلفزيون الالماني أشار بان "الشروط هي شروط لا نستطيع التخلي عن موقفنا حول حقوق الانسان وقانون مكافحة الإرهاب ينبغي عدم استخدام قانون مكافحة الإرهاب لسجن صحافيين وأساتذة وأناس آخرين" (٤٥). مع ملاحظة أن حكومة اوردغان قد شجبت الادانات الأوربية وجاء ذلك على لسان وزير خارجيتها، تشيليك حيث قيم ذلك بأن المسؤلين الاوربيين "يدينون الانقلاب بجملة، ويدينون إجراءاتنا بعشر جمل". (٤٦)

لذا، يتطلب من الحكومة التركية ان تلجأ الى التقرب من موسكو والاتفاق حول تسوية بعض الملفات الإقليمية في المنطقة العربية ،ومنطقة وسط آسيا، وهو خيار في حالة تطبيقه سوف يوفر مزايا للطرفين وان كان مسار العلاقات بين الجانبين شهد حالة من عدم التوافق منذ قيام الدولة التركية مرورا بالحرب الباردة الحرب ،وكان اخرها في سوريا، `ذلك يتطلب من الدبلوماسية التركية الاستجابة لبعض القضايا مثال على ذلك موقفها من الاحداث في كل من سوريا والعراق ومن ضمنها الموقف من القضية الكردية، كذلك التقارب التركي- الايراني حول بعض القضايا، مثل

ايجاد موقف مشترك حول القضية السورية هو احدى المتطلبات التي يجب على الدبلوماسية التركية اخذها بالحسبان (٤٧).

وضمن هذا السياق، يتطلب من الحكومة التركية إعادة رسم مسار علاقاتها نحو روسيا من اجل تعويض ماسوف تفقده من الناحية الجيوسياسية(Geo-politics) ، أذا تعذر انضمامها الى دول مجلس الاتحاد الاوربي. لذا يتوجب على صانع القرار التركي أن يتخذ خطوات من ضمنها أن يعطي أولوية لمشروع انفتاح تركيا نحو روسيا وهي مناورة سوف يكون لها صدى ايجابي بالنسبة لتركيا، وخصوصاً ان تركيا تمتلك الرغبة والميول بشان التوجه نحو أسيا الوسطى والانضمام الى مجموعة اكبر من الدول التي تشترك معها بحدود وروابط متينة. (٤٨) ووفقا لبعض وجهات نظر المحللين والمهتمين بالشأن السياسي لتركيا، يرون بأن محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا موخرا هي من الممكن ان يرافقها حدوث تغيير جيوسياسي، وبالاخص في علاقات تركيا مع دول اسيا (٤٩).

وفي ضوء ماتقدم، يمكن القول بأن السياسة التركية في مرحلة مابعد الانقلاب سوف تتجه نحو الشرق أكثر مما نحو الغرب، وذلك بأن الشروط الأمريكية بشأن تسليم غولن المقيم في الولايات المتحدة الى الحكومة التركية تستلزم تقديم الادلة الكافية حول تورط غولن بعملية الانقلاب، وهي شروط بالأحرى لاتتوافق مع مطالب الحكومة التركية، فضلا عن سعي الحكومة التركية نحو تفعيل عقوبة الاعدام بحق الانقلابيين وغض النظر حول تصريحات التي تصدر من الاتحاد الاوربي، كل ذلك قد يدل عل توجه تركيا نحو تحديد علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي، والانفتاح نحو تطوير علاقاتها مع الشرق ولاسيما روسيا الاتحادية(٥٠).

نستخلص مماتقدم أعلاه، بانه هناك تحديات تقف امام تطبيق هذا السيناريو، لكن يمكن ان يحدث في حالة المناورة مع الغرب " مثلما حدث في مصر عقب الثلاثين من يونيو٢٠١٣ ومناورة القاهرة بالتوجه إلى روسيا على ضوء الموقف الأميركي المتشدد وقته" (٥١).

الاحتمال الثالث : سيناريو تعزيز الجوانب السياسية، الثقافية والأمنية مع دول الأتحاد كخيار بديل عن الانضمام.

لعل من نافلة القول، بان الخيار الثالث والذي بتضمن فكرة مفادها ان تعمل حكومة اوردغان باتجاه تعزيز مسار علاقاتها مع مجلس الاتحاد الاوربي وعلى المستويات الساسية، الثقافية وحتى الأمنية، لكونها تستطيع ان تندمج مع اوربا في اطار "اتحاد كمركي" على اعتبارها دولة غير عضو في الاتحاد الاوربي، وهذا بدوره يشكل ميزة كبيرة لتركيا من اجل تعزيز الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال "برامج الشراكة الاوربية" مع الدول المجاورة لها وبالأخص تركيا، والتي تقوم على التوافق في وجهات النظر أكثر مماهي مفروضة من طرف عل طرف اخر(٥٢).

ووفقا لذلك، يمكن لتركيا أن تغض النظر بشأن موضوع الانضمام للاتحاد الاوربي

أوبالاحرى سحب موضوع الانضمام للاتحاد الأوربي. وتسعى باتجاه تعزيز التعاون مع أصدقاءها من الأوربيين، وذلك من خلال تفعيل بعض السياسات والبرامج، وذلك يمكن ان يتحقق من خلال مايسمى "بالاجماع المشترك" بين الجانبيين حول بعض القضايا المهمة والتي من شانها ان تخدم مصالح البلدين وعلى كافة المستويات، ويجب ان يتزامن ذلك مع نبذ السياسات والاجراءات المعقدة والصارمة والتي من شأنها ألاتخدم مصالح الطرفيين.

"ولعل نموذج العلاقات الإسرائيلية الأوروبية الذي استطاعت تل أبيب تطويره بالتحرر إلى حد بعيد من المشروطية السياسية، مقابل تحصيل السواد الأعظم من ميزات العضوية دون طلبها أو خوضها رسميا، يعكس جزءا مما تستطيع تركيا -ولو نظريا- إحرازه في علاقتها مع الأوروبيين، وذلك على قاعدة الحاجة والمصالح المتبادلة بين الطرفين، لا على قاعدة الوصاية على دولة ترابط منذ عقود على بوابة المعسكر الأوروبي" (٥٣).

ولعل الدافع الاخر، الذي يرجح أحتمال نجاح هذا السيناريو هو أن تركيا ترتبط بروابط ستراتيجية وعسكرية مع دول الاتحاد الاوربي فعلى سبيل المثال فان تركيا هي أحد الاعضاء في حلف شمال الاطلسي (حلف الناتو) والذي يجعل من تركيا حليفاً استراتيجياً ومهما في الوقت نفسه بالنسبة للدول الاوربية ، اي بمعنى اخر ان موقع تركيا في قارة اسيا والمجاورة للاتحاد السوفيتي سوف يساهم في درء المخاطر الروسية والحد من توسعها ، حيث ان نشر منظومة الصواريخ ذات الرؤوس النووية في الاراضي التركية يجعل من تركيا تشكل قوة عسكرية مهمة في منطقة الشرق الاوسط بالنسبة لدول مجلس الاتحاد الاوربي. (٥٤)

ولانغفل هنا القول، بان وقوع تركيا في قارة اسيا يشكل ايضا عامل جذب واهتمام لدول مجلس الاتحاد الاوربي حيث تعول هذه الدول على تركيا، بأن تكون منفذاً اقتصادياً لها لتصرف منتجاتها عبر تركيا الى دول المنطقة الأخرى، وهو ما ينعكس بشكل أيجابي على تنامي الاقتصاد الاوربي، كذلك من الناحية الأمنية فان دول الأتحاد الاوربي تنظر الى تركيا باعتبارها الحامية لأمنها، كما حدث حين وقفت وصدت كثيراً من الهجمات الارهابية عنها، وهذا بحد ذاته يشكل عاملا لأستقرار لدول الاتحاد الأوربي ويحافظ على وحدة أمنها وسيادتها.

الخاتمة

لقد قدم البحث تقييماً لموضوع أثر محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا يوليو ٢٠١٦ وتوصل الى عدد من النتائج ، لعل من أهمها هو: أن موضوع انضمام تركيا الى مجلس الاتحاد الاوربي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى استجابة حكومة أوردغان وحزبه الحاكم للمطالب الأوربية (EuropeanDemands). أو بالاحرى ماتمليه عليها المفوضية الاوربية من شروط، ربما تكون قاسية من حيث طبيعتها وربما لم تكن حكومة اوردغان قادرة على تنفيذها بسبب تعارضها مع واقع المجتمع التركي وكذلك

مع طبيعة النظام السياسي التركي القائم. كذلك من ضمن النتائج التي ابرزها البحث انه يتطلب من حكومة أوردغان ضرورة التوصل لايجاد أرضية مشتركة فيما يخص القضايا التي تشكل محوراً للخلافات والانتقادات بين الطرفين ، ولعل من أهمها قضايا حقوق الانسان والانتهاكات العشوائية التي نفذتها السلطات الامنية للحكومة التركية. خلال المرحلة الماضية.

كما توصل البحث ايضا، الى أن موضوع المعارضة التركية تعد من أهم القضايا التي يتوجب على حكومة أوردغان أن تتعامل معها في ضوء استراتيجية تستند على الشفافية والاستجابة لمطاليبهم، لأنها تعزز من استقرار الامن الداخلي للحكومة التركية، واجراء اصلاحات سياسية ودستورية من قبل حكومة أوردغان من جانب، وفي الوقت نفسه تعطي انطباع ايجابي للرأي العام العالمي وبالاخص الرأي العام الاوربي عن الحكومة مما يعزها حضورها وتفاهمها في مجلس الاتحاد الاوربي. كذلك من النتائج التي توصل اليها البحث هي ان في حالة اخفاق تركيا من الانضمام الى مجلس الاتحاد الاوربي يجب ان تبحث عن بدائل وخيارات جديدة تتضمن ايجاد حوار ايجابي مع الاوربيين ويتم ذلك من خلال تعزيز ودعم للعلاقات على المستويات السياسية، الدبلوماسية، الثقافية والامنية لان كلاهما بحاجة للأخر، ناهيك عن كلاهما يشتركان بخصائص ومميزات تكاد تكون متشابهة من حيث الموقع (Geopolitics)، والمميزات الحضارية وكذلك القدرات العسكرية والاقتصادية.

الهوامش:

1. Nathali.,Tocci.,"Turkey and the European Union", A Journey in the Unknown,1. Turkey project policy paper Number 5 • November (2014), p. 1-2. .http://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Turkey-and-the-European- Union.pdf. Accessed13th August 2016.

2. ibid. p. 1-3

٣. أسلام ابو العز، التداعيات الخارجية للانقلاب الفاشل...تركيا نحو روسيا وايران، ، البديل، اخبار العرب نت، ٢٠١٦http://pagearab.net/world/10518.html. Accessed 13 August 2016.

4.Turkey: International community must take a strong stand against freedom violations, European Federation of Journalists (EFJ), 19-7-2016.

.http://europeanjournalists.org/blog/2016/07/19/turkey-international-community-must-take-a-strong-stand-against-freedom-violations/, accessed 7 August 2016.

٥. حيدر حاسم محمد، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط- قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم (٢٠١٣) ، ص ٣٦-٣٧.

٦. غالبا ليندنشتراس ، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والامنية وانعكاسات ذلك على اسرائيل، جامعة تل ابيب، مركز ابحاث الامن القومي مذكرة رقم ١٠٤، ترجمة هيئة التوجيه السياسي والوطني، يوسف غنيم.

٧ حيدر حاسم محمد "واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوربي"،مصدر سبق ذكره، ص(٣٦-٣٧).

٨. رضا محمد هلال،"حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي"،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٣٢ ١٩٩٨،ص ٢٣٥

٩. احمد نوري النعيمي، "الاسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية- التركية"، في ندوة العلاقات العربية-التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٤٢.

10. Nathali, Tocci. op,cit.p. 2-4.

١١. احمد نوري النعيمي، "تركيا وحلف شمال الاطلسي"، المنظمة المهنية،عمان، الاردن، ص ١٩٦-١٩٧

١٢. محمد نور الدين، " تركيا الجمهورية الحائرة"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث ، ١٩٩٨، ص ٤٠-٤١

١٣. "صفحات من الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠". تركيا بوست ١٢ سبتمبر ٢٠١٤. http://www.turkey-post.net/p-3936/, accessed 12 December 2016.

١٤. حيدر حاسم محمد ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦-٣٧.

١٥. معتصم عوض،"معضلة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي"،جامعة بيرزيت،معهد أبو اللغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٧.

١٦. حيدر حاسم محمد، "واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوربي"، ص ٣٦-٣٧.

١٧ غالبا ليندنشتراس ، "فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والامنية وانعكاسات ذلك على اسرائيل"، مذكرة رقم ١٠٤.

١٨. "تهديدات تركيا للغرب بفك التحالف جوفاء وغير قابلة للتنفيذ" ، ميدل ايست-اونلاين ١٠\٨\٢٠١٦< http://www.middle-east-online.com/?id=230493Accessed 12 December 2016.

١٩. كرار أنور ناصر، "تركيا مابعد الانقلاب.....مشهد جيوسياسي متغير" ، شبكة النبأ المعلوماتية-مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ، http://annabaa.org/arabic/authorsarticle , accessed 20 August 2016.s/7284

٢٠. أحمد داود أوغلو، "العمق الأستراتيجي"، مركزالجزيرة للدراسات، الدوحة ، قطر، ٢٠١٠، ص٣٧٣.

٢١. حيدر حاسم محمد ،"واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوربي" ، ص ٥٨.

٢٢. المصدر نفسه، ص٥٣.

٢٣. "الناتو في زمن التحول"، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٥، ١٩٧، ص٢ .

٢٤ يومون ماهر كامل، العلاقات اليونانية التركية-خطوة على طريق التقارب، مجلة السياسة الدولية، موسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٣٩ (يناير ، ٢٠٠٧)، ص٤٢.

٢٥. حيدر جاسم محمد ، "واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوربي"، ص ٥٤.

٢٦. "الكسندر ابو يونس، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوربي" ، ٨-١٤-٢٠١١.

٢٧. لقمان عمر النعيمي، "تركيا والاتحاد الاوربي-دراسة لمسيرة الانضمام". مركز الامارات لدراسات والبحوث الاسترتتيجية، (٢٠٠٧)، ص٤٢.

٢٨. "صفحات من الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠"مصدر سبق ذكره.

٢٩. احمد نوري النعيمي، "تركيا وحلف شمال الاطلسي" ، ص١٩٤

٣٠. جلال عبدالله معوض، العرب ودول جوار الشرق، وقائق الموتمر القومي العربي السابع، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت، ايار،١٩٩٦، ص١٦٧.

٣١. ألتاي أتلي، "تركيا توسع الاتفاق الجمركي مع الاتحاد الاوربي" (٢٠١٥)، مقالة نشرت عل الرابط أدناه.

December 2016. accessed 12th http://www.turkpress.co/node/29621 ف

٣٢. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الازمة الاسيوية بوصفها احدى اشكاليات النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة(٢٠٠٢)، ص٣١٨.

33. Nathali. Tocci,"Turkey and the European Union".p. 3-9.

٣٤. سيما كلايجو غلو، "العلاقات التركية الاقتصادية مع الشرق الاوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الاوربي"، في العرب والاتراك (الاقتصاد الامني الأقليمي)، تحرير وتقديم، علي اومليل، ترجمة عادل حدجامي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦، ص٣٥.

٣٥. اورهان موغيل"(مناقشات) في سلسلة الحوارات العربيةجالدزلية، العرب والاتراك"، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦، ص٦٦.

٣٦. علي محمود، "بعد الانقلاب الفاشل ...كيف يفدو مستقبل العلاقة التركية الاوربية" ، موقع البديل، القاهرة،٣٠-٧-٢٠١٦. https://elbadil.com/2016/07 accessed 12 December 2016 .

٣٧. المصدر نفسه.

38. EPSU. Condemns the Coup in Turkey, Demands Respect for Democratic Values and Human Rights from the Turkish Government. EPSU, EUOROPEAN PUBLIC SERVICE UNION.ف http://www.epsu.org/article/epsu-condemns-turkish-coup-demands-respect-democratic-values-and human-rights-Turkish -

39. Hanna,. J. and Hume,.Tim, Turkey detainees tortured, raped after failed coup, rights group says, CNN, Updated 2032 GMT (0432 HKT) July 27, 2016, accessed 5 August 2016. http://edition.cnn.com/2016/07/26/europe/turkey-coup-attempt-aftermath/, accessed 7th August 2016.

٤٠. "رئيس المفوضية الأوروبية: إغلاق باب الاتحاد الأوروبي أمام تركيا "خطأ كبير"وكالة فرانس ٢٤/ أ ف ب،(٢٠١٦)، http://www.france24.com/ar/20160804 .

٤١. المصدر نفسه،.

42. "Turkey: International community must take a strong stand against freedom violations", Op, cit. http://europeanjournalists.org/blog/2016/07/19/turkey-international-community-must-take-a-strong-stand-against-freedom-violations. ف

٤٣. "رئيس المفوضية الأوروبية: إغلاق باب الاتحاد الأوروبي أمام تركيا "خطأ كبير"وكالة فرانس ٢٤/ أ ف ب،(٢٠١٦)، مرجع سبق ذكره.

,accessed 19 December 2016. http://www.france24.com/ar/20160804

٤٤. إسلام أبو العز، "التداعيات الخارجية للانقلاب الفاشل.....تركيا نحو روسيا وايران"، مصدر سبق ذكره،.

accessed 19 December 2016.. http://pagearab.net/world/10518.html ف

٤٥. عبد الامير رويج، "العلاقات التركية الاوربية...ظاهرها مصالح وباطنها تصفية حسابات" شبكة النبأ المعلوماتية، http://annabaa.org/arabic/reports/7451 ف

٤٦.أماني السنوار، "شرخ العلاقات التركية الاوربية بعد الانقلاب الفاشل"، الجزيرة نت، ٦\٨\٢٠١٦.

http: www.aljazeera.net\knowledgegate.net\opinions\2016\8\4, Accessed 17th December 2016. ف

٤٧جيفري مانكوف،"التقارب بين روسيا وتركيا.. الكلفة الاقتصادية والاستراتيجية للعداء أقنع أنقرة بالعودة إلى موسكو" ،المجلة- مجلة العرب الدولية، ١٤ فأغسطس ٢٠١٦.

http://arb.majalla.com/2016/08/article55254949.accessed April 10th2017..

٤٨ماجد عزام،"التقارب التركي الروسي... الخلفيات والآفاق" مقالة نشرت بعنوان تداول عبر الانترنيت، شبكة اورينت نيوز،(٢٠١٦)، Accessed 10th April 2017. .http://orient-news.net/ar/news_show/115981/0/% ف

٤٩. كرار أنور ناصر، "تركيا مابعد الانقلاب.. مشهد جيوسياسي متغير"، شبكة النبأ المعلوماتية- مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية (٢٠١٦)، http://mcsr.ne, accessed 19 December 2016t

٥٠. إسلام أبو العز، التداعيات الخارجية للانقلاب الفاشل.....تركيا نحو روسيا وايران"؟، مصدر سبق ذكره.

٥١. آرون ستاين وترينكيد فالكونيس، "مستقبل العلاقة التركية مع الاتحاد الاوربي بعد محاولة الانقلاب"، مصدر سبق ذكره.

٥٢. أماني السنوار، "شرخ العلاقات التركية الاوربية بعد الانقلاب الفاشل"، الجزيرة نت، ٦\٨\٢٠١٦.

http: www.aljazeera.net\knowledgegate.net\opinions\2016\8\4, Accessed 12 December 2016. ف

53. Nathali.Tocci.,"Turkey and the European Union", p. 1-18.ف

54. ibid., p. 3-22.ف